نشرة صندوق النقد الدولي

التزم قادة مجموعة العشرين بمراجعة أوضاع القطاع المالي بعد ما أوضحت الأزمة العالمية أن المشكلات في بلد واحد يمكن أن تؤثر على الاقتصاد العالمي (الصورة: Toby Melville/Reuters)

الإصلاح المالي

صندوق النقد الدولي يبدأ نظاما إلزاميا لفحص أوضاع أكبر ٢٥ قطاعا ماليا

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٧ سبتمبر ٢٠١٠

- تحويل عنصر الاستقرار إلى بند إلزامي في "برنامج تقييم القطاع المالي" الذي يتم على أساس طوعي
- صندوق النقد الدولي يجري مراجعة كل خمس سنوات لأكبر ٢٥ قطاعا ماليا وأكثرها ترابطا
- القرار يعزز أعمال الرقابة المالية والاقتصادية التي يقوم بها الصندوق ويحقق الدمج المطلوب فيما بينها

أصبح على الاقتصادات ذات القطاعات المالية الأشد تأثيرا على الاستقرار المالي العالمي أن تجتاز مراجعات عميقة يجريها صندوق النقد الدولي كل خمس سنوات لفحص صحتها المالية.

وقد اتخذ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي هذا القرار الفارق في ٢١ سبتمبر الجاري ليتحول عنصر الاستقرار المالي في "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP) الذي يتم على أساس طوعي إلى بند إلزامي في رقابة الصندوق على ٢٥ قطاعا ماليا تتصدر القطاعات المالية على مستوى العالم.

وقد كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية عن العواقب الاقتصادية الوخيمة التي يمكن أن تصيب الاقتصاد العالمي من جراء وقوع أزمة مالية في بلد واحد. ويمثل هذا القرار خطوة ملموسة صوب تعزيز رقابة الصندوق على البلدان الأعضاء التي يمكن أن يكون لقطاعاتها المالية أكبر الأثر على الاستقرار العالمي. ويشكل ذلك خطوة رئيسية من خطوات الصندوق لتحديث صلاحياته الرقابية وطرائق تنفيذها استرشادا بالأزمة الأخيرة، كما أنه يتفق والالتزام الذي قطعه قادة مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والصاعدة في قمة واشنطن التي عُقِدت في نوفمبر ٢٠٠٨ بإخضاع قطاعاتهم المالية لدرجة أكبر من التدقيق.

وكان اختيار الصندوق لهذه الاقتصادات الخمسة والعشرين (راجع الإطار) قائما على حجم قطاعاتها المالية والصلات التي تربط بينها وبين القطاعات المالية في البلدان الأخرى. ولا تعبر معايير الصندوق عن الأهمية الاقتصادية أو السياسية الأوسع نطاقا للبلد المختار، كما أنها ستخضع لإعادة التقييم بصفة دورية مع تطور القطاعات المالية وتغير أحجامها وروابطها بمضي الوقت.

شبكة أوسع تغطي قضايا الاستقرار المالي

أكبر ٢٥ اقتصادا وأكثرها ترابطا
أستراليا
النمسا
بلجيكا
البرازيل
كندا
الصين
فرنسا
ألمانيا
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
الهند
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
لكسمبرغ
المكسيك
هولندا
روسيا
سنغافورة
كوريا الجنوبية
إسبانيا
السويد
سويسرا
تركيا
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة

يشترط بالفعل على جميع البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي البالغ عددها ١٨٧ بلدا اجتياز فحص سنوي لصحتها الاقتصادية يُعرف باسم مشاورات المادة الرابعة. وفضلا على ذلك، يتيح "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP) فرصة لجميع البلدان الأعضاء كي تخضع قطاعاتها المالية لعملية تقييم شاملة تتم على أساس طوعي. وقد تطوع حتى الآن ما يربو على ثلاثة أرباع البلدان الأعضاء في الصندوق لتنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي. وتتضمن كل هذه البرامج تقييما متعمقا للاستقرار المالي يجريه الصندوق. وإضافة إلى ذلك، تشمل البرامج التي تنفذ في البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة تقييما للجوانب التنموية والهيكلية في القطاع المالي يتولى إجراؤه البنك الدولي.

- تفحص تقييمات الاستقرار المالي سلامة القطاع المصرفي والقطاعات المالية الأخرى، وتجري اختبارات لقياس القدرة على تحمل الضغوط، وتُقَيِّم جودة الرقابة على البنوك والتأمين والأسواق المالية في ضوء المعايير الدولية المتعارف عليها، كما تُقَيِّم قدرة الأجهزة الرقابية وصناع السياسات وشبكات الأمان المالي على التحرك الفعال عند مواجهة ضغوط نظامية. ولا تغطي هذه تقييمات الاستقرار المالي المذكورة صحة المؤسسات المالية المنفردة، ولا يمكنها التنبؤ بوقوع الأزمات المالية أو منع حدوثها، لكنها تحدد مواطن الضعف الرئيسية التي يمكن أن تفجرها.

- وتفحص تقييمات التطور المالي جودة الإطار القانوني والبنية التحتية المالية، مثل نظام الدفع والتسوية، كما تحدد العقبات التي تؤثر على الكفاءة والقدرة التنافسية في القطاع المالي، وتفحص مساهمته في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين. وتولي التقييمات أهمية خاصة لقضايا الحصول على الخدمات المصرفية وتطوير أسواق رأس المال المحلية في البلدان منخفضة الدخل.

وقد جاء قرار المجلس التنفيذي الذي صدر مؤخرا ليسد الفجوة بين مشاورات المادة الرابعة التي يجريها الصندوق وبرنامجه المعني بتقييم القطاع المالي، ويحقق توسعا كبيرا في العنصر المالي الذي تتضمنه المشاورات حسب مستوى المخاطر، وذلك بالتركيز على أهم القطاعات المالية. وبطبيعة الحال، تكتسب قضايا التطور المالي أهمية في البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة، حيث يمكن أن تسبب أيضا تداعيات على الاستقرار المالي. ومن ثم، سيواصل البنك الدولي إتاحة تقييمات التطور المالي لهذه البلدان على أساس طوعي من خلال برنامج تقييم القطاع المالي، على غرار ما يتم في الوقت الراهن. كذلك سيواصل الصندوق البنك الدولي تعاونهما الوثيق بشأن هذه البلدان.

وستغطي مراجعة الاستقرار المالي في البلدان المعنية ثلاثة عناصر أساسية:

- **المخاطر ــ** مصدر المخاطر الرئيسية على الاستقرار المالي، واحتمالية وقوعها، وآثارها الممكنة
- **السياسات ــ** إطار سياسة الاستقرار المالي في البلد المعني
- **تسوية الأزمات ــ** قدرة السلطات على إدارة الأزمات المالية وتسويتها

وعادة ما تتيح البلدان المعنية تقارير صندوق النقد الدولي للاطلاع العام، وتستخدمها في تحسين كفاءة قطاعاتها المالية.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/NEW092710A.htm